

الحديث الحادي عشر

عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ سِبْطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَرِيحَاتِهِ ﷺ قَالَ : حَفِظْتُ مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ((دَعُ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ))

. رواه النسائي⁽¹⁾ والترمذي⁽²⁾ ، وقال : حَسَنٌ صَحِيْحٌ .
هذا الحديث خرَّجه الإمام أحمد ، والترمذي ،

والنسائي ، وابنُ حبان في

" صحيحه " والحاكم⁽³⁾ من حديث بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ،

عن أبي الحوراء ، عن الحسن ابن عليٍّ ، وصححه

الترمذي ، وأبو الحوراء⁽⁴⁾ السَّعْدِيُّ ، قال الأكثرون :

اسمه ربيعةُ بنُ شيبانٍ ، ووثقه النسائي وابن حبان ،

وتوقف أحمد في أنَّ أبا الحوراء⁽⁵⁾ اسمه ربيعةُ بن

شيبان ، ومال إلى التفرقة بينهما ، وقال الجوزجاني :

أبو الحوراء مجهول لا يعرف⁽⁶⁾ .

وهذا الحديثُ قطعة من حديثٍ طويلٍ فيه ذكر

قنوت الوتر⁽⁷⁾ ، وعند الترمذي وغيره زيادةٌ في هذا

الحديث وهي : ((فَإِنَّ الصَّدْقَ طَمَأْنِينَةٌ ، وَإِنَّ الكَذِبَ

رَيْبَةٌ)) ، ولفظ ابن حبان : ((فَإِنَّ الخَيْرَ طَمَأْنِينَةٌ ، وَإِنَّ

الشَّرَّ رَيْبَةٌ)) .

1 () المجتبى 8/327 .

2 () الجامع الكبير (2518) .

3 () أخرجه : أحمد 1/200 ، والترمذي (2518) ، والنسائي

8/327 ، وابن حبان (722) ، والحاكم 2/13 .

4 () من قوله : ((عن الحسن بن علي ...)) إلى هنا سقط

من (ص) .

5 () عبارة : ((أبا الحوراء)) سقطت من (ص) .

6 () انظر : تهذيب الكمال 2/468 .

7 () سقطت من (ص) .

وقد خرّجه الإمامُ أحمد⁽¹⁾ بإسنادٍ فيه جهالة عن أنس ، عن النبيّ ﷺ قال : ((دَعُ ما يريئُكَ إلى ما لا يريئُكَ)) وخرّجه من وجهٍ آخر أجود منه موقوفاً على أنس⁽²⁾ .

وخرّجه الطبراني⁽³⁾ من رواية مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً ، قال الدارقطني : وإنما يُروى هذا من قول ابن عمر ، وعن عمر⁽⁴⁾ ، ويُروى عن مالك من قوله⁽⁵⁾ . انتهى .

ويروى بإسنادٍ ضعيف ، عن عثمان بن عطاء الخراساني - وهو ضعيف - عن أبيه ، عن الحسن ، عن أبي هريرة ، عن النبيّ ﷺ : أنه قال لرجل : ((دَعُ ما يريئُكَ إلى ما لا يريئُكَ)) ، قال : وكيف لي بالعلم بذلك ؟ قال : ((إذا أردتَ أمراً ، فضع يَدَكَ على صدرِكَ ، فإنَّ القلبَ يضطرب للحرام ، ويسكن للحلال ، وإنَّ المسلم الورعَ يدع الصغيرةَ

1 () في " مسنده " 3/153. وفي إسناده : أبو عبد الله الأسدي مجهول .
وأخرجه : أحمد 3/111 ، والبزار كما في " كشف الأستار " (22920) من طرق عن أنس ابن مالك ، موقوفاً .

2 () من قوله : ((عن النبي ﷺ ...)) إلى هنا لم يرد في (ص) .

3 () في " الصغير " (276) .
وأخرجه : أبو نعيم في " الحلية " 6/352 ، والقضاعي في " مسند الشهاب " (645) ، والخطيب في " تاريخه " 2/220 و6/386 من طرق عن ابن عمر ، به ، وإسناده ضعيف جداً ؛ لشدة ضعف عبد الله بن أبي رومان .

4 () ((عن عمر)) لم ترد في (ص) .

5 () وكذا قال الخطيب في " تاريخه " 3/673 طبعة دار الغرب .

مخافة الكبيرة)) . وقد رُوي عن عطاء الخراساني
مرسلاً⁽¹⁾ .

وخرَّج الطبراني⁽²⁾ نحوه بإسناد ضعيف عن واثلة
بن الأسقع ، عن النبي ﷺ ، وزاد فيه : قيل له : فمن
الورعُ ؟ قال : ((الذي يقف عند الشبهة)) .

وقد روي هذا الكلام موقوفاً علي جماعة من
الصحابة : منهم عُمرُ ، وابنُ عمرَ ، وأبو الدرداء ، وعن
ابن مسعود ، قال : ما تريدُ إلى ما يربُّكَ وحوْلَكَ أربعةُ
آلاف لا تربُّكَ؟!⁽³⁾

وقال عمر⁽⁴⁾ : دَعُوا الرِّبَا والرِّبِيَّةَ ، يعني : ما ارتبتم
فيه ، وإنْ لم تتحققوا أَنَّهُ رِبَاٌ .

ومعنى هذا الحديث يرجع إلى الوقوف عند
الشبهات واتقائها ، فإنَّ الحلالَ المحض لا يَحْضُلُ
لمؤمن في قلبه منه ريب - والريب : بمعنى القلق
والاضطراب - بل تسكن إليه النفسُ ، ويطمئن به
القلبُ ، وأما المشتبهات فيَحْضُلُ بها للقلوب القلقُ⁽⁵⁾
والاضطرابُ الموجب للشك .

1 () وهذه الرواية لم أقف عليها ، وفيها ثلاث علل : ضعف
عثمان ، وعدم سماع الحسن من أبي هريرة ، وإعلاله
بالإرسال .

2 () في " الكبير " 22 / (193) .

وأخرجه : أبو يعلى (7491) ، وإسناده ضعيف جداً .
3 () أخرجه : عبد الرزاق (8791) ، وأحمد في " الزهد " (1067) ،
والبزار (8791) من طرق عن ابن عمر ،
موقوفاً .

وأخرجه : ابن أبي شيبة (16154) من حديث أبي
الدرداء ، موقوفاً .

4 () لم ترد في (ص) .

5 () من قوله : ((بل تسكن إليه النفس ...)) إلى هنا سقط
من (ص) .

وقال أبو عبد الرحمان العمري الزاهد : إذا كان العبد ورعاً ، ترك ما يريبه إلى ما لا يريبه .
وقال الفضيلُ : يزعم الناسُ أنَّ الورعَ شديدٌ ، وما ورد عليَّ أمران إلا أخذتُ بأشدهما ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك⁽¹⁾ .

وقال حسَّانُ بن أبي سنان : ما شيء أهون من الورع ، إذا رابك شيء فدعه . وهذا إنَّما يسهل على مثل حسَّان - رحمه الله - .

قال ابن المبارك : كتب غلامٌ لحسَّانَ بن أبي سنان إليه من الأهواز : إنَّ قَصَبَ السكر أصابته أفةٌ ، فاشترى السكرَ فيما قبلكَ ، فاشتراه من رجلٍ ، فلم يأتِ عليه إلا قليلٌ فإذا فيما اشتراه ربحٌ ثلاثين ألفاً ، قال : فأتى صاحبَ السكرِ ، فقال : يا هذا إنَّ غلامي كان قد كتب إليَّ ، فلم أعلمك ، فأقِلني فيما اشتريتُ منك ، فقال له الآخر : قد أعلمتني الآن ، وقد طيبته لك ، قال : فرجع فلم يحتمل قلبه ، فاتاه ، فقال : يا هذا إني لم أت هذا الأمر من قبل وجهه ، فأحبُّ أن تستردَّ هذا البَّيع ، قال : فما زال به حتى رُدَّ عليه .

وكان يونسُ بنُ عبيد إذا طَلِبَ المتاعُ وتَفَقَّ ، وأرسل يشتريه يقول لمن يشتري له : أعلم من تشتري منه أنَّ المتاعَ قد طَلِبَ .

وقال هشامُ بنُ حسَّان : ترك محمدُ بن سيرين أربعين ألفاً فيما لا ترون به اليومَ بأساً⁽²⁾ .
وكان الحجاجُ بنُ دينار قد بعث طعاماً إلى البصرة مع رجلٍ وأمره أن يبيعه يَوْمَ يدخل بسعر يومه ، فاتاه كتابه : أني قدمت البصرة ، فوجدتُ الطعامَ مَبْعُضاً

1 () أخرجه : ابن عساكر في " تاريخ دمشق " 51/297 .

2 () أخرجه : ابن عساكر في " تاريخ دمشق " 56/165 .

فحبسُّهُ ، فزاد الطعامُ ، فازددتُ⁽¹⁾ فيه كذا وكذا ،
فكتب إليه الحجاج : إني قد حُنتنا ، وعملت بخلاف ما
أمرناك به ، فإذا أتاك كتابي ، فتصدق بجميع ثمن ذلك
الطعام على فقراء البصرة ، فليتني أسلم إذا فعلت
ذلك .

وتنزه يزيد بن زريع عن خمس مئة ألف من
ميراث أبيه ، فلم يأخذه ، وكان أبوه يلي الأعمال
للسلاطين ، وكان يزيد يعمل الخوص ، ويتقوت منه
إلى أن مات - رحمه الله - .
وكان المسور بن مخرمة قد احتكر طعاماً كثيراً ،
فرأى سحاباً في الخريف
فكرهه ، فقال : ألا أراني قد كرهت ما ينفع المسلمين
؟ فآلى أن لا يربح فيه شيئاً ، فأخبر بذلك عمر بن
الخطاب ، فقال له عمر : جزاك الله خيراً⁽²⁾ .
وفي هذا أن المحتكر ينبغي له التنزه عن ربح ما
احتكره احتكاراً منهياً عنه . وقد نص الإمام أحمد
رحمه الله على التنزه عن ربح ما لم يدخل في
ضمانه لدخوله في ربح ما لم يضمن ، وقد نهى عنه
النبي ﷺ⁽³⁾ ، فقال أحمد في رواية عنه فيمن أجر ما

¹ () سقطت من (ص) .

² () أخرجه : ابن عساكر في " تاريخ دمشق " 61/123 .

³ () قال رسول الله ﷺ : « لا يحلُّ سلفٌ وبيعٌ ، ولا شرطان
في بيعٍ ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك

» .
أخرجه : أحمد 2/174 و 178 و 205 ، والدارمي (2563)
، وأبو داود (3504) ، وابن ماجه (2188) ، والترمذي
(1234) ، والنسائي 7/288 و 295 وفي " الكبرى " ، له
(6204) و (6226) و (6227) ، والبيهقي 5/340 من
طرق عن عبد الله بن عمرو ابن العاص ، به ، وقال
الترمذي : « حسن صحيح » .

استأجره بربح : إِنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِالرِّبْحِ ، وقال في رواية عنه في ربح مال المضاربة إذا خالف فيه المضارب : إِنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ ، وقال في رواية عنه فيما إذا اشترى ثمرة

قبل بدو⁽¹⁾ صلاحها بشرط القطع ، ثم تركها حتى بدا صلاحها : إِنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِالزِّيَادَةِ ، وحمله طائفة من أصحابنا على الاستحباب ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ بِالشَّبَهَاتِ مُسْتَحَبَّةٌ .

وروي عن عائشة - رضي الله عنها - : أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ أَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ ، فَقَالَتْ : إِنَّهَا هِيَ أَيَّامٌ قَلِيلٌ فَمَا رَابِكُ فِدَعِهِ⁽²⁾ ، يعني : ما اشتبه عليك ، هل هو حلال أو حرام ، فاتركه ، فَإِنَّ النَّاسَ ائْتَلَفُوا فِي إِبَاحَةِ أَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا لَمْ يَصِدَّهُ هُوَ . وقد يستدلُّ بهذا على أَنَّ الخُرُوجَ مِنْ ائْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ أَفْضَلُ⁽³⁾ ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ الشَّبَهَةِ ، وَلَكِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، فَإِنَّ مِنْ مَسَائِلِ ائْتِلَافِ مَا ثَبَتَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رِخْصَةٌ لَيْسَ لَهَا مَعَارِضٌ ، فَاتِّبَاعُ تِلْكَ الرِّخْصَةِ أَوْلَى مِنْ اجْتِنَابِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الرِّخْصَةُ بَلَّغَتْ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ ، فَامْتَنَعَ مِنْهَا لِذَلِكَ ، وَهَذَا كَمَنْ تَبَيَّنَ الطَّهَارَةَ ، وَشَكَّ فِي الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : ((لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ⁽⁴⁾ رِيحًا))⁽⁵⁾ وَلَا سِيْمَا إِنْ كَانَ شَكَّهُ فِي

1 () سقطت من (ج) .

2 () أخرجه : عبد الرزاق (8326) .

3 () وهذا إذا لم يترجح أحد الدليلين ، وأما إذا ترجح أحد الدليلين فيؤخذ بالراجح ويترك المرجوح .

4 () سقطت من (ص) .

الصلاة ، فإنه لا يجوز له قطعها لصحة النهي عنه ، وإن كان بعض العلماء يوجب ذلك .
 وإن كان للرخصة معارض ، إما من سنة أخرى ، أو من عمل الأمة بخلافها ، فالأولى ترك العمل بها ، وكذا لو كان قد عمل بها شذوذاً من الناس ، واشتهر في الأمة العمل بخلافها في أمصار المسلمين من عهد الصحابة ، فإنَّ الأخذ⁽¹⁾ بما عليه عمل المسلمين هو المتعين ، فإنَّ هذه الأمة قد أجازها الله أن يظهر أهل باطلها على أهل حقها ، فما ظهر العمل به في القرون الثلاثة المفضلة ، فهو الحق ، وما عداه فهو باطل .

وها هنا أمر ينبغي التفطن له وهو أنَّ التدقيق في التوقف عن⁽²⁾ الشبهات إنما يصلح لمن استقامت أحواله كلها ، وتشابهت أعماله في التقوى والورع ، فأما مَنْ يقع في انتهاك المحرمات الظاهرة ، ثم يريد أن يتورع عن شيء من دقائق الشبه ، فإنه لا يحتمل

⁵ () أخرجه : الحميدي (413) ، وأحمد 4/40 ، والبخاري 1/46 (137) و 1/55 (177) و 3/71 (2056) ، ومسلم 1/189 (361) (98) ، وأبو داود (176) ، وابن ماجه (513) ، والنسائي 1/98-99 وفي " الكبرى " ، له (152) ، وابن الجارود في " المنتقى " (3) ، وابن خزيمة (25) و (1018) ، والبيهقي 1/114 و 161 ، و 2/254 ، و 7/364 من طرق عن عبد الله بن زيد ، به . وأخرجه : أحمد 2/410 و 414 و 435 و 471 ، والدارمي (727) ، ومسلم 1/190 (362) (99) ، وأبو داود (177) ، وابن ماجه (515) ، والترمذي (74) و (75) ، وابن خزيمة (24) و (28) ، والبيهقي 1/117 و 161 و 2/254 من طرق عن أبي هريرة ، به .

¹ () في (ص) : « كان العمل » .

² () عبارة : « التوقف عن » سقطت من (ص) .

له ذلك ، بل يُنكر عليه ، كما قال ابنُ عمر لمن سأله
عن دم البعوضِ من أهل العراق : يسألونني عن دم
البعوض وقد قتلوا الحسين ، وسمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول :
(هُمَا رِيحَاتَايَ مِنَ الدُّنْيَا)) (1) .

وسأل رجلٌ بشرَ بنَ الحارث عن رجلٍ له زوجةٌ
وأُمُّه تأمره بطلاقها ، فقال : إن كان بَرَّ أُمِّه في كلِّ
شيءٍ ، ولم يبق من بَرِّها إلا طلاقُ زوجته فليفعل ،
وإن كان يَبْرُّها بطلاق زوجته ، ثم يقوم بعد ذلك إلى
أُمِّه ، فيضربها ، فلا يفعل .

وسئل الإمامُ أحمد رحمه الله عن رجلٍ يشتري
بقلاً ، ويشترط الخُوصة ، يعني : التي تربطُ بها
جُرْزَةٌ (2) اليقل ، فقال أحمد : أيش هذه المسائل ؟!
قيل له : إنَّه إبراهيمُ بنُ أبي نعيم ، فقال أحمد : إن
كان إبراهيمُ بنُ أبي نعيم ، فنعم هذا يُشبهه ذلك .
وإنَّما أنكر هذه المسائل ممن لا يشبه حاله ، وأما
أهل التدقيق في الورع فيشبه حالهم هذا ، وقد كان
الإمامُ أحمد نفسه يستعمل في نفسه هذا الورع ، فإنَّه
أمر من يشتري له سمناً ، فجاء به على ورقة ، فأمر
بردِّ الورقة إلى البائع .

وكان الإمامُ أحمد لا يستمُدُّ من محابر أصحابه ،
وإنَّما يُخرج معه محبرةً يستمُدُّ منها ، واستأذنه رجل
أن يكتب من محبرته ، فقال له : اكتب فهذا ورع

1 () أخرجه : الطيالسي (1927) ، وأحمد 2/85 و 93 و
114 و 153 ، والبخاري 5/33
(3753) و 8/8 (5994) وفي " الأدب المفرد " ، له (85) ،
والترمذي (3770) ، والنسائي في " الخصائص " (145) ،
وأبو يعلى (5739) ، وابن حبان (6969) ،
والطبراني في " الكبير " (2884) ، وأبو نعيم في "
الحلية " 71-5/70 و 7/165 ، والبغوي
(3935) من طرق عن ابن عمر ، به .
2 () في (ص) : (عوزة) .

مظلم، واستأذن رجل آخر في ذلك فتبسّم ، وقال :
لم يبلغ ورعي ولا ورعك هذا ، وهذا قاله على وجه
التواضع وإلا فهو كان في نفسه يستعمل هذا الورع ،
وكان يُنكِرُه على من لم يَصِلْ⁽¹⁾ إلى هذا المقام ، بل
يتسامح في المكروهات الظاهرة ، ويقدم على
الشبهات من غير توقف .

وقوله □ : ((فَإِنَّ الْخَيْرَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الشَّرَّ رَيْبَةٌ))
(2) يعني : أَنَّ الْخَيْرَ تَطْمَئِنٌّ بِهِ

القلوبُ ، والشَّرُّ تَرْتَابٌ بِهِ ، ولا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ ، وفي هذا
إشارة إلى الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه ، وسيأتي
مزيدٌ لهذا الكلام على حديث الثَّوَّاسِ بن سمعان إنْ
شاء الله تعالى (3) .

وخرَّج ابنُ جرير بإسناده عن قتادة ، عن بشير بن
كعب : أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ :

□ **فَامشُوا فِي مَنَاقِبِهَا** □ (4) ثم قال لجاريتته : إِنَّ

دَرَيْتِ مَا مَنَاقِبُهَا ، فَأَنْتِ حُرَّةٌ لَوْجَهَ اللَّهِ ، قالت :
مَنَاقِبُهَا : جِبَالُهَا ، فَكَأَنَّمَا سَفِعَ فِي وَجْهِهِ ، ورغب في
جاريتته ، فسألهم ، فمنهم من أمره ، ومنهم من نهاه ،
فسأل أبا الدرداء ، فقال : الْخَيْرُ طُمَأْنِينَةٌ وَالشَّرُّ رَيْبَةٌ ،
فَدَرَّ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ (5) .

وقوله في الرواية الأخرى : ((إِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ
، وَإِنَّ الْكُذْبَ رَيْبَةٌ)) يشير إلى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْاعْتِمَادُ
عَلَى قَوْلِ كُلِّ قَائِلٍ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ وَأَبْصَةَ : ((وَإِنَّ

1 () فِي (ص) : ((عَلَى مِنْ يَقْبَلُ)) .

2 () سَبَقَ تَخْرِيجَهُ .

3 () سَيَأْتِي تَخْرِيجَهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ .

4 () الْمَلِكُ : 15 .

5 () أَخْرَجَهُ : الطَّبْرِيُّ فِي " تَفْسِيرِهِ " (26739) وَ()

(26742) ، وَطَبْعَةُ التَّرْكِيِّ 23/128 وَ 129 .

أفتاك الناس وأفتوك)) (1) وإنما يُعْتَمَدُ على قول مَنْ يقول الصدق ، وعلامة الصدق أنه تطمئن به القلوب ، وعلامة الكذب أنه تحصل به الريبة ، فلا تسكن القلوب إليه ، بل تنفر منه .

ومن هنا كان العقلاء في عهد النبي ﷺ إذا سمعوا كلامه وما يدعو إليه ، عرفوا أنه صادق ، وأنه جاء بالحق ، وإذا سمعوا كلام مسيلمة ، عرفوا أنه كاذب ، وأنه جاء بالباطل ، وقد روي أن عمرو بن العاص سمعه قبل إسلامه يدعي أنه أنزل عليه : يا وَبُرُّ يا وَبُرُّ ، لك أذنان وصدْر ، وإنك لتعلم يا عمرو ، فقال : والله إنني لأعلم أنك تكذب .

وقال بعض المتقدمين : صوّر ما شئت في قلبك ، وتفكر فيه ، ثم قسه إلى ضده ، فإنك إذا ميزت بينهما ، عرفت الحق من الباطل ، والصدق من الكذب ، قال : كأنك تصوّر محمداً ﷺ ، ثم تتفكر فيما أتى (2) به من القرآن فتقرأ : **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْعُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ** (3) ، ثم تتصوّر ضد محمد ﷺ ، فتجده مسيلمة ، فتتفكر فيما جاء به فتقرأ :
أَلَا يَا رَبَّهَ الْمَخْدَعُ
قَدْ هُبِيَّ لَكَ
الْمَصْجَعُ

يعني قوله لسجاح حين تزوج بها ، قال : فترى هذا - يعني : القرآن - رصيناً عجيباً ، يلوط بالقلب ، ويحسُن في السمع ، وترى ذا -

1 () أخرجه : الطبراني في " الكبير " 22 / (403) .

2 () في (ص) : ((جاء)) .

3 () البقرة : 164 .

يعني : قول مسيلمة - بارداً غثاً فاحشاً ، فتعلم أن
محمداً حقاً أتى بوحي ، وأن مسيلمة كذاب أتى
بباطل .